

# لماذا ترفض واشنطن ملاحقة إسرائيل بجرائم حرب في غزة

## العقبات القانونية للتحقيق في أحداث عام 2014 أكبر من التأثير السياسي على أعضاء المحكمة الجنائية الدولية



المعركة القانونية سلاح الفلسطينيين لمعاقبة إسرائيل

المثير للاهتمام أن واشنطن تقول إن لديها مخاوف خطيرة بشأن محاولة المحكمة الجنائية الدولية ممارسة سلطاتها القضائية على إسرائيل. وهذا يبدو أمرا ملتبساً لدى البعض لاسيما وأن هذين الحليتين لديها وجهات نظر متباينة حول قضايا مهمة في الشرق الأوسط من بينها النووي الإيراني. ورغم عدم عضوية الولايات المتحدة وإسرائيل في نظام المحكمة إلا أن تأثيرهما السياسي على الدول الأعضاء فيها سيوقف حجر عثرة أمام تحريك الدعاوى الفلسطينية ضد إسرائيل، كما ستشكل نصوص ميثاق روما نفسها عائقاً لا يقل شراسة.

فمنذ دخولها حيز العمل قبل حوالي 19 عاماً أشارت المحكمة الجنائية الدولية الشكوك حول مصداقيتها وحركت مشاعر القلق من أن تكون صورة عن المحاكمات الخاصة المسيسة، التي كانت حاضرة بقوة قبل عقود من الزمن. وهذه المحكمة منهمة اليوم بأنها أداة سياسية بثوب قانوني، لا تختلف كثيراً عن مجلس الأمن الذي تحقق من خلاله القوى العظمى مصالحها على حساب الدول الضعيفة.

ولذلك تترك المحكمة أنها ستعرض إلى مضايقات شديدة من طرف الولايات المتحدة وإسرائيل لواد أي محاولة منها لتؤدي إلى معرفة الحقائق حول ما حصل في غزة، والتي تورطت فيها القوات الإسرائيلية وحركة حماس بقتل المدنيين.



بليثيس جراح  
على الدول الأعضاء في  
المحكمة حمايتها من  
أي ضغوط سياسية

ولم تنتظر المحكمة طويلاً حتى تعرف الرد، فقد هاجمها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الأربعاء الماضي قائلاً إن قرارها "سرخيف ومعاد للسامية وقمة النفاق" واتهمها "بغض الطرف عن إيران وسوريا ودول أخرى ترتكب جرائم حرب حقيقية". وكتب نتانياهو على حسابه في موقع تويتر "في مواجهة قرار المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي هناك رد واحد فقط هو القتال من أجل الحقيقة بكل ما أوتينا من قوة في أنحاء العالم ومن أجل حماية جنودنا".

قوى كبرى أخرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا وإسرائيل ليست عضواً فيها، وتزعم أنها يمكن استغلالها في محاكمات ذات دوافع سياسية.

ولم تصادق واشنطن على معاهدة روما في عهد الرئيس الأسبق جورج بوش الابن، وبدلاً من ذلك ذهبت إدارته إلى سن قانون حماية أفراد الأجهزة الأميركية الذي يجيز استخدام أي سبل ضرورية لتحرير أي فرد تحتجزه المحكمة الجنائية الدولية.

وواشنطن جيدة، ذلك أن الإدارات الأميركية السابقة كانت ترفض على الدوام الانضمام إليها، وعقدت اتفاقات ثنائية مع العديد من الدول لتجنب اقتياد أميركيين أمامها للتحقيق معهم، حتى أن الرئيس السابق دونالد ترامب قرر تسليط عقوبات على بعض قضاة المحكمة الدولية من بينهم بشوسا.

وفي يونيو الماضي أصدر ترامب أمراً تنفيذياً يقضي برفض عقوبات على مسؤولين في المحكمة الجنائية الدولية، على خلفية التحقيق في "جرائم حرب مزعومة" ارتكبت في أفغانستان، دون الحصول على موافقة واشنطن.

تمثل المحكمة الجنائية الدولية الملاذ الأخير بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين انضموا إليها كعضو قبل نحو ست سنوات، بعد أن عجزوا عن إقناع مجلس الأمن بمطالبتهم المشروعة وفق مبدأ المساواة مع إسرائيل.

وتعمل المحكمة استناداً إلى اتفاقية روما التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يوليو 2002، وصادقت عليها حتى الآن 123 دولة، فيما يمكن للمدعي العام فيها إطلاق تحقيقاته الخاصة دون الحصول على إذن من قضاة، شرط أن تكون إحدى الدول الموقعة معنية بها، حيث ينطبق هذا الأمر على أفغانستان مثلاً. وتقول بليثيس جراح المدير المساعد للعلاوة الدولية في منظمة هيومن رايتس ووتش إن "على الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية أن تقف على أهبة الاستعداد للدفاع بشدة عن عمل المحكمة وحمايتها من أي ضغوط سياسية".

وبالإضافة إلى رمزيته بالنسبة إلى الفلسطينيين يرى مراقبون سياسيون أن التحقيق سيكون له تأثير فعلي يؤدي إلى ملاحقة مسؤولين سياسيين وعسكريين إسرائيليين، خصوصاً أثناء تنقلهم خارج إسرائيل. وثمة أدلة على ذلك؛ ففي 2009 الغت وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني زيارة كانت مقررة إلى لندن بعد تبليغها بملزمة توقيف أصدرها بحقها القضاء البريطاني استناداً لشكوى مقدمة بحقها على خلفية عملية عسكرية ضد غزة عام 2008.

### التبرير وازدواجية المعايير

نظرياً إذا صدر قرار يقضي بملاحقة المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين فإنه على الدول الموقعة على اتفاق روما لإنشاء المحكمة، ومقرها لاهاي، أن تسلم أي مطلوب تواجد على أراضيها، وذلك بالرغم من عدم اعتراف إسرائيل بهذا الكيان.

ورغم أن الكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والائتدادي الأوروبي تدعم المحكمة فإن

قبول إعلان المحكمة الجنائية الدولية أنها ستفتح تحقيقاً رسمياً في "جرائم حرب" ارتكبتها كل من إسرائيل وحماس في قطاع غزة قبل ست سنوات، باعتبار أن الأراضي الفلسطينية ضمن اختصاصها القضائي، بانتقادات واسعة من بعض القوى في مقدمتها الولايات المتحدة، وهذا ما دفع المحللين إلى البحث عما يقف وراء مثل هذا الموقف على الرغم من أن أي تحقيق من هذا النوع سيواجه عقبات قانونية معقدة أصعب بكثير من محاولات التأثير على أعضاء المحكمة لواد القرار.

العراق، على مدى خمس سنوات بشأن الأراضي الفلسطينية إلى وجود أسس منطقية للاعتقاد بأن إسرائيل متورطة في "جرائم حرب". ويشير التدقيق في الكثير من حيثياته إلى أن القوات الإسرائيلية ارتكبت جرائم حرب خلال الأعمال القتالية في قطاع غزة في عام 2014، شملت هجمات غير متناسبة والقتل العمد، وفي إطار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ارتكب أفراد من السلطات الإسرائيلية "جرائم حرب" بسماحهم للمستوطنين بالعيش هناك.

ويذكر التحقيق أيضاً أن القوات الإسرائيلية (القوة القتالية وغير القتالية) استهدفت المظاهرين الفلسطينيين في مارس 2018 قرب السور الحدودي بين قطاع غزة وإسرائيل مما أسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص وإصابة آلاف آخرين. لكن إسرائيل ليست وحدها متهمه بذلك، فحركة حماس الإسلامية التي سيطرت على غزة في عام 2007 ارتكبت هي وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى هجمات متعددة على المدنيين، وأعمال قتل وعد وتعتيد في الفترة ذاتها منذ 2014.

في الشرق الأوسط مع إسرائيل، فقد قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس "لدينا مخاوف خطيرة بشأن محاولة المحكمة الجنائية الدولية ممارسة سلطاتها القضائية على إسرائيل".

### إصرار الجنائية الدولية

أطلقت الجنائية الدولية تحقيقاً أولياً في 2015 بعد ادعاءات فلسطينية بحصول "جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية" على خلفية العملية التي أطلق عليها "الجرف الصامد" في غزة والتي أودت بحياة 2200 فلسطيني منهم 1500 مدني، وأسفرت عن سقوط 73 قتيلاً في الجانب الإسرائيلي، بينهم 67 مدنياً.

وخلص التحقيق الذي أجراه مكتب المدعية العامة للمحكمة فانو بنسودا، التي تنتهي ولايتها في منتصف يونيو المقبل وسيلخلفها البريطاني كريم خان الذي ترأس سابقاً فريق التحقيق الأممي الخاص بجرائم تنظيم داعش في

# الهند الفقيرة تبني مقاتلة متطورة بإمكانيات ذاتية

تقاربت شركات السلاح العالمية على معرض الطائرات العسكرية "أيرو إنديا"، رغم متاعب السفر في عصر الوباء. وبينما يواجه المصنعون واقعاً كئيماً يتمثل في الفجوة المتزايدة بين الولايات المتحدة وأقرب حلفائها من جهة، وبين قوى فاعلة أخرى على الساحة الدولية من جهة أخرى، جذبت الهند الانتباه لقدرتها على تصنيع مقاتلة متطورة بإمكانيات ذاتية.

العالم ومجموعة كبيرة من المهندسين الموهوبين، ولكن الهند لديها أيضاً تقليد قوي لسيادة القانون الذي يحمي الملكية الفكرية ويضمن إمكانية إنفاذ العقود في تناقض واضح مع الصين، التي تفقد الآن الوصول إلى العديد من التقنيات الغربية المتقدمة. وهذا يجعل الهند شريكة أفضل لشركات التكنولوجيا الدولية التي لا تزال تعتمد عليها حتى الآن. وتعد تجاس مشروعاً رائداً لبرنامج "اتمانيريهار بهارات" (الهند التي تعتمد على ذاتها) التابع للحكومة.

ومن خلال المقاتلة تجاس تنضم الهند إلى مجموعة النخبة من الدول التي أثبتت قدرتها على تطوير وتصنيع ما يسمى بمقاتلات الجيل الرابع من الطائرات المقاتلة، التي تتميز بانظمة التحكم الإلكترونية أثناء الطيران. وقادت الولايات المتحدة الطريق في أواخر سبعينات القرن الماضي بطائرة أف-15 ثنائية المحرك وطائرة أف-16 ذات المحرك الواحد، بينما بدأت الصين في إنتاج مقاتلات مماثلة من الجيل الرابع فقط في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ومن ثم بدأت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين في إنتاج مقاتلات من الجيل

ويبدو أن الجميع يرغبون في دخول السوق الهندية، وهذا يمنح الهند نفوذاً هاماً على الموردين للحصول على أفضل المعدات في العالم بأفضل الأسعار، وبموجب أفضل الشروط للنقل التكنولوجية أيضاً.

وفي هذه الأيام، لا يبدو أن أحداً يريد أن يساعد الصين على ارتفاع سلم التكنولوجيا العسكرية، لكن الولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل، والعديد من دول الاتحاد الأوروبي، تتهافت على إقامة شركات إنتاج محلية للأسلحة في الهند. ووافقت فرنسا، بعد أن خسرت عقود محرك تجاس وإلكترونيات الطيران، على إنشاء خطوط إنتاج محلية لطائرات الهليكوبتر من طراز بانثر وطائرات رافال النفاثة التي تزودها القوات المسلحة الهندية، كما أبرمت شركتا الطيران الأميركيين بوينغ ولوكهيد مارتن اتفاقيات إنتاج مشتركة مع شركاء هنود. والهند ليست حليفاً غربياً، لأن أكبر مورد للأسلحة لها كان روسيا على مدار التاريخ، وبالإضافة إلى التواصل مع مقاولي الدفاع الغربيين، طلبت الهند أيضاً إقامة مشاريع مشتركة مع شركاء روس، وإن كان ذلك حقق نجاحاً محدوداً.

وتفضل روسيا بيع أنظمة أسلحة كاملة، مثل صواريخ أس-400 المضادة للطائرات، التي تسببت في الكثير من التوتر في العلاقات الأميركية الهندية. وتعتبر روسيا نفسها مورداً ذا تكلفة منخفضة، لذا فهي لا ترى فائدة

بنفسها. وهذا يمنح البلاد ميزة كبيرة على منافسيها الإقليميين، الصين وباكستان، اللتين لا يثق بهما موردهما. فقد تمت عرقلة برامج تطوير المقاتلات النفاثة الصينية مراراً، بسبب عدم رغبة روسيا في توفير محركات عالية الأداء خوفاً من الهندسة العكسية الصينية. ويتم الحصول على المكونات الرئيسية لمقاتلات جي أف 17 الباكستانية المصنعة محلياً بالكامل من الصين، كما هو الحال مع التصميم.

أما الهند، على عكس كل من الصين وباكستان، فهي مفضلة من قبل الشركات الأجنبية لقدرتها على اختيار الشركة التي صنعت من خلالها مكونات متقدمة لمقاتلتها تجاس. وعندما واجهت الهند مشكلة في تطوير محرك كافيي الخاص بها للطائرة، تلقت عروضاً للمساعدة من الشركات الروسية والفرنسية والبريطانية، بالإضافة إلى جنرال إلكتريك الأميركية. وحدث الأمر نفسه مع إلكترونيات الطيران، حيث شعر الموردون الفرنسيون والسويديون بالانزعاج، لأنهم خسروا عقود الرادار ومعدات الحرب الإلكترونية أمام شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية.

الخامس مثل مقاتلات أف-22، وأف-35، بينما تتوق دول أخرى، بما في ذلك الهند، إلى اللحاق بالركب.

وحتى الآن، لا تعتمد صناعة الدفاع الهندية على نفسها بنفس القدر الذي قد ترغب فيه الحكومة، وتعد طائرات تجاس، التي يتم تجميعها من قبل شركة هندوستان للملاحة الجوية الحكومية ومقرها بنغالورو مثلاً جيداً، لاسيما وأن الحكومة تقدر أن المقاتلة تعتبر 60 في المئة فقط هندية من حيث القيمة، رغم أنه من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بمرور الوقت.

ويعد المحرك النفاث جنرال إلكتريك أف 404 أكبر المكونات الأجنبية داخل الطائرة، وكذلك أنظمة الرادار والحرب الإلكترونية لشركة صناعات الفضاء الرئيسية، يكون لدينا فقط هيكل طائرة فارغ.

وبالنسبة للهند، لا تعد هذه مشكلة، وبصفتها دولة ديمقراطية تحترم العقود



سالفاتور بابونوز  
التعاون هو سر  
إدارة المند للفترة  
التكنولوجية المائلة

ويقول سالفاتور بابونوز، الباحث المساعد في مركز الدراسات المستقلة في سيدني، في تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأميركية، "إن التعاون هو السر الذي يمكن دولة فقيرة مثل الهند من إدارة مثل هذه القوة التكنولوجية الهائلة وتطوير تجاس وتعني 'مشع' في اللغة السنسكريتية القديمة، وتعد أول طائرة مقاتلة أسرع من الصوت متعددة المهام".

وتحرص الهند على بناء شركات في الصناعات الدفاعية مع الدول الأكثر تقدماً، والأهم من ذلك، أن الدول المتقدمة حريصة على عقد الشراكات مع الهند. وليس فقط لأنها تمتلك واحدة من أكبر ميزانيات المشتريات العسكرية في



وتحترم قانون الملكية الفكرية، فهي قادرة على شراء التكنولوجيا المتقدمة التي لا تستطيع إنتاجها